بيان القول العدل
في تفسير قوله تعالى :

﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾

بقلم

سعيد فودة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد

فإنَّ الكلام في تفسير آي القرآن الكريم، شديد الخطورة، ويلزم من يُقدِم عليه أن يتأنى كثيراً قبل أن يقول فيه قولاً، ونحن أمة أكرمها الله تعالى بالعلماء الأعلام الذي ورثوا عن النبي عليه الصلاة والسلام العلم، وحق العلم التبليغ والعمل به، فكان من اللازم الاطلاع على آثار أهل العلم في تفسير القرآن، والاستفادة من جهودهم، والاسترشاد بهديهم.

ولما سأل بعض الأحبة عن تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾، وعن السبب الذي من أجله استعمل حرف الجرّ (في) في هذا الموضع، والمتبادر أن يستعمل الحرف (على)، فما فائدة ذلك وما جدواه؟وعلى أي طريقة من طرق البلاغة يخرج هذا الاستعمال؟

فقُمْتُ –مستعيناً بالله تعالى- بترتيبِ كلام العلماء، ونقلِ دُرَرِ فوائدهم، ورتَّبت هذه الرسالة على قسمين:

الأول: بينت فيه معنى التضمين وتناوب الحروف، وفائدة ذلك على رأي من يقول به، وهو بحث لغوي بلاغي دقيق، يستفد منه طالب العلم فوائد جليلة، فقد أودعت فيه نقولاً نفيسة تشتمل على تحقيقات تسرُّ بها نفوس أهل العلم.

والثاني: نقلت عبارات لبعض أهم المفسرين من العلماء الأعلام العظام، تستنير بها عقول طلاب العلم، وتتفتح نفوسهم ليتلقفوا من درر المعاني ما تبتهج به أرواحهم.

ولا ريب أنَّ من أهمِّ العلوم الضرورية للمفسر والباحث في التفسير: علم النحو والبلاغة، وغيرهما من علوم الآلات؛ إذ بهذه العلوم تنكشف لعين البصير الغواص درر المعاني القرآنية، ويتبين له عمق الكتاب العظيم.

وقد أودعت في هذه الصفحات درر النقول، ونفائس محصول تحقيق العلماء الأعلام، راجياً أن يستفيد منه طلاب العلم، وأن يدعوا لي بالهدى والرشاد، والسداد في العمل، والتوفيق في الدنيا والآخرة، وإن وجدوا فيه بعض التقصير أو ما يستدرك فليرشدونا إليه بحسن ظنٍّ، نكن لهم من الشاكرين.

والحمد لله رب العالمين

سعيد فودة

وليس لنا إلى غير الله تعالى حاجة ولا مذهب

الكلام في هذه الآية يتوقف على معرفة أمور:

منها: هل يدلُّ كل حرف من حروف المعاني في اللغة على معنى خاصٍّ به بحيث يكون أصلاً فيه، ويكون استعماله في معنى آخر محتاجاً لمرجحات، أم يجوز جوازاً أصلياً استعمال أيّ حرف في المعنى الذي يستعمل فيه غيره؟

وإذا كان لكلِّ حرف معنى خاصٌّ به، فهل يجوز استعمال حرف في محلٍّ شاع استعمال حرف آخر فيه؟

وما هو الضَّابطُ في ذلك؟

ولا بدَّ أن نعرف أقوال المفسرين في هذه الآية، لنعرف على أيِّ شيء اتفقوا وفيم اختلفوا؟ وهل الاختلاف أصليٌّ أم لا؟

ولحصر المقام ومنع الانتشار، نرتب البحث على مطلبين:

المطلب الأول: **التضمين والنيابة في الحروف**

المطلب الثاني: **أقوال المفسرين في الآية، وبحثها في ضوء ما سبق**

المطلب الأول

التضمين والنيابة في الحروف

أولا: التضمين وأحكامه

1- التضمين لغةً:

قال العلامة ابن فارس في مادة (ضمن): الضاد والميم والنون أصلٌ صحيحٌ، وهو جعلُ الشيء في شيء يحويه، من ذلك قولهم: ضمَّنت الشيء، إذا جعلته في وعائه. والكفالة تسمى ضماناً من هذا؛ لأنه كأنه إذا ضَمِنَه فقد استوعب ذمته، والمضامين ما في بطون الحوامل، ومنه الحديث أنه نهى عن الملاقيح والمضامين، وذلك أنهم كانوا يبيعون الحَبَل، فنهى عن ذلك. وأمَّا قوله: (لكم الضامنة من النخل) فإنه يريد ما تضمنته قراهم، فهذا الباب مطّرد، انتهى[1].

فأصله من ضمَّن يضمِّنُ تضميناً، فهو مضمِّنٌ والمفعول مضمَّن، وضمَّن الشيءَ في الشيءِ: جعله فيه وأودعه إياه، ضمَّنَ رأيه في الكتاب، ضمَّن الكتابَ رأيَه،

[1] معجم مقاييس اللغة لابن فارس، ص 479، ط. دار إحياء التراث العربي بيروت 2001.

ضمَّن مقالَه كثيراً من الآيات[1].

فالتضمين لغةً فيه معنى الالتزام، وسنرى أن هذا المعنى قريب من الاصطلاح الذي له عند علماء العربية.

ومن التضمين أن يأخذ الشاعر أو الناثر آية أو حديثاً أو حكمة مثلاً، أو شطراً أو بيتاً من شعرِ غيره بلفظه ومعناه[2].

2- التضمين اصطلاحاً

التضمين عند علماء العربية على معانٍ: منها إيقاع لفظٍ موقعَ غيره ومعاملتُه معاملتَه، لتضمُّنه معناه واشتماله عليه[3].

وعرفه العلامة ابن التمجيد بقوله: **"أن يُقصَدَ بفعلٍ معناه الحقيقيّ مع فعل آخر يناسبه"**[4]، ولم يذكر القيد الذي ذكره السيد الشريف وهو: **"ويدل عليه بذكر صلته"**، كما ستراه في كلام الشهاب الخفاجي قريباً، وذكر أنه كثير في كلام العرب.

---

(1) انظر: **معجم اللغة العربية المعاصرة،** أحمد مختار عمرو، عالم الكتب، ط1 1429هـ-2006م، مادة: ضمَّنَ.

(2) انظر: **المعجم الوسيط،** مادة: ضَمِنَ.

(3)انظر: **المعجم الوسيط،** مادة: ضَمِنَ.

(4) ابن التمجيد، **حاشيته على تفسير البيضاوي،** طبعت مع حاشية القونوي، دار الكتب العلمية، ط1/ 1422هـ-2001م، (1/ 441).وهو نفس تعريف **السيد الشريف** كما سيأتي قريباً.

وعرَّفه بعضهم بأنه: إعطاء اللفظ معنى لفظٍ آخر وحكمه، ويسمَّى أيضاً: التضمين النحويّ[1].

وبعد أن نقل تعريف المعجم الوسيط عرفه د. إميل بديع يعقوب بأنه: "إشراب لفظٍ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمَه[2]".

وذكر الإمام السيوطي أنَّ التضمين يطلق على أشياء:

أحدها: إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه، وهو نوع من المجاز.

الثاني: حصول معنى فيه من غير ذكر له باسم هو عبارة عنه، وهذا نوع من الإيجاز.

الثالث: تعلّق ما بعد الفاصلة بها، وهذا مذكور في نوع الفواصل.

الرابع: إدراج كلام الغير في أثناء الكلام لقصد تأكيد المعنى، أو ترتيب النظم، وهذا هو النوع البديعي[3].

---

(1) بابتي، د. عزيزة فوال، **المعجم المفصل للغة العربية**، دار الكتب العلمية، ط2 2004م-1425هـ، (1/ 353).

(2) يعقوب، إميل بديع، **المعجم المفصل في دقائق اللغة العربية**، دار الكتب العلمية، ط1/ 2004م-1424هـ، ص128. نقلاً عن ابن هشام، **مغني اللبيب** 2/ 762.

(3) انظر: السيوطي، جلال الدين، **الإتقان في علوم القرآن**، دار الحديث، (2/ 229-230).

ومن الواضح أن ما يهمُّنا هنا هو المعنى الأول والثاني على الخلاف الحاصل بين العلماء في طريقة الدلالة، فإمَّا بطريق المجاز أو بطريق الإيجاز، كما سيأتي.

قال الشهاب الخفاجي: "والتضمين المصطلح كما قال السيد السند: **أن يقصد بلفظ فعلٍ معناه الحقيقي ويلاحظ معه فعل آخر يناسبه، ويدل عليه بذكر صلته**، كأحمد إليك فلاناً، أي أنهي حمده إليك. وفائدة التضمين: إعطاء مجموع المعنيين، فالفعلان مقصودان معاً قصداً وتبعاً. قال المصنف رحمه الله: من شأنهم أن يضمنوا الفعلَ معنى فعل آخر فيجرونه مجراه فيقولون: هيجني شوقاً، معدّىً إلى مفعولين، وإن كان معدَّى بإلى، لتضمنه معنى ذكّرَ المشدد.

واختلفوا فيه:

فذهب بعضهم إلى أنَّ المضمن مراد بلفظ محذوف يدلُّ عليه ذكر متعلقه، فتارة يجعل المذكور أصلاً في الكلام، والمحذوف قيداً فيه على أنه حال، كقوله: (**ولتكبروا الله على ما هداكم**)، أي حامدين، وتارة يعكس فيجعل المحذوف أصلاً والمذكور مفعولاً، كما مرَّ في أنهى حمدَه، أو حالاً كما في (يؤمنون بالغيب)، أي

ابن عقيلة المكلي (ت 1150هـ)، **الزيادة والإحسان في علوم القرآن**، دار الكتب العلمية، ط1/ 2009م، (2/ 410)، وهذا الكتاب مبني على كتاب **الإتقان** للسيوطي زاد عليه في مواضع، وحقق بعض المعاني، وأبقى على ما وافقه فيه.

وقد لخَّص د. أحمد مطلوب هذه الأنواع في كتابه **معجم المصطلحات البلاغية وتطورها**، مكتبة لبنان ناشرون، ط2000م، ص373، معتمداً على السيوطي في **الإتقان ومعترك الأقران، وشرح عقود الجمان** في علم البلاغة.

يعترفون مؤمنين به[1]، ولما كانت مناسبته للمذكور بمعونة ذكر صلته صلته قرينة على اعتباره، جعل كأنه في ضمنه، ومن ثمة كان جعله حالاً وتبعاً للمذكور أولى من عكسه.

وما توهم من أن ذكر صلة المتروك يدلُّ على أنه المقصود أصالةً، مدفوعٌ بأنَّ ذكرها إنما يدلُّ على كونه مراداً في الجملة، إذ لولاه لم يكن مراداً أصلاً.

وذهب آخرون إلى أنَّ كلا المعنيين مراد بلفظ واحدٍ على طريق الكناية، إذ يراد بها معناها الأصلي ليتوسل بفهمه إلى ما هو المقصود الحقيقي، فلا حاجة للتقدير إلا لتصوير المعنى.

وفيه[2] أنَّ المعنى المكنَّى به قد لا يقصد ثبوته، وفي التضمين يجب القصد إليهما[3].

---

(1) قال العلامة القونوي: "لكن الأولى: يعترفون مصدقين به، ثم الأحسن أن يجعل المذكور أصلاً هنا، والمحذوف حالاً، أي يصدقون معترفين به، لأنه يكون إشارة إلى أن التصديق أصل في الإيمان، والإقرار إما شرط أو ركن يحتمل السقوط".[حاشيته على البيضاوي، دار الكتب العلمية،(1/ 443)].

(2) هذا اعتراض من السيد الشريف على التخريج الكنائيّ.

(3) أجاب الشهاب الخفاجي عن هذا الاعتراض بقوله: "لا اتجاه له، إذ لا يبعد أن يلتزم في بعض الكنايات شيء، ولذا سمي باسم خاصٍّ، ومنه علم أيضاً أنه لا يرد

والأظهر أنَّ اللفظ مستعملٌ في معناه الأصليِّ قصداً وأصالةً، لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه اللفظ أو يقدر له لفظ آخر، فلا يكون إضماراً ولا كناية، بل حقيقة قصد بمعناها الحقيقي معنى آخر يناسبه، ويتبعه في الإرادة، وحينئذ يكون معنى التضمين واضحاً بلا تكلفٍ. إلى هنا ما أفاده قدّس سرُّه[1]".

ثمَّ ناقشه كلٌّ من العلامة الشهاب والقونوي وابن التمجيد، بما نلخص حاصله هنا.

على الوجه الأول أنه من قبيل الحذف لقرينة، فلا معنى لتسميته تضميناً" [الحاشية: **عناية القاضي وكفاية الراضي**، (1/ 212)]

(1) الخفاجي، شهاب الدين، **حاشية على البيضاوي**، دار صادر–بيروت، (1/ 211).

أولاً: كيفية الدلالة على المضمَّن:

هناك عدة آراء في هذه المسألة الدقيقة نجملها فيما يأتي:

الرأي الأول: **الأصيل والقيد (التابع) في التضمين:**

نرى هنا أنَّ السيد السند يذكر خلافاً في أيهما الأصل وأيهما التبع، ونقل القونوي أن ههنا رأيين: أولهما: الأحسن أن يكون المذكور أصلاً، والمحذوف حالاً، فالمضمَّن أحقُّ بأن يجعل قيداً، والثاني: العكس ووجه أنَّ ذكرَ صلةِ المتروكِ وحذفَ صلةِ المذكورِ يدلُّ على أن المضمَّن مقصود أصليٌّ، فلا يليق به أن يجعل قيداً. وردَّ هذا الرأي بأنَّ ذكرها إنما يدلُّ على كونه مراداً في الجملة، إذ لولاه لم يكن مراداً أصلاً.

ورجح العلامة القونوي أن يقال: "إن وجدت القرينة على أنَّ المراد بالأصالة هو المضمّن لكونه موقوفاً عليه للمضمن فيه، أو أصلاً له مثلاً، فالمضمَّن جُعلَ أصلاً، والمضمن فيه قيداً، ولو كان عكس ذلك فالمضمن فيه جعل أصلاً، والمضمن قيداً، وهذا هو اللائق بالاعتبار، لا مجال للنزاع لأولي الأبصار، وما ذكروه أمرٌ لفظيٌّ لا يُعبَأُ به[1]".

قال القونوي ناقلاً عن بعضهم: **"ومختار السيد** -قدس سره-: أنَّ اللفظ مستعمل في معناه الأصليِّ قصداً وأصالةً، لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من

---

(1) القونوي، عصام الدين إسماعيل (1195هـ)، حاشيته على البيضاوي، دار الكتب العلمية، ط1/ 1422هـ-2001م.(1/ 444).

غير أن يستعمل اللفظ فيه، فلا يرد على ما يرد على الكناية، ومن غير أن يقدر فيه لفظ آخر".

ووجهه القونوي بقوله: "وهذا بناء على أنَّ اللفظ قد يدلُّ على معنى دلالة صحيحة بغير **الطرق الثلاثة: الحقيقة، والمجاز، والكناية**، على ما اختاره -قدس سره- استدلالاً بمستتبعات التراكيب، كإنكار المخاطب الحكمَ، أو تردده، فإنَّ قولنا: (إن زيداً قائم) يدلُّ عليه مع أنَّ الكلام بالنظر إليه ليس بحقيقة ولا مجاز ولا كناية، فكذا الحال فيما نحن فيه"، ثم بادر القونوي بنقده بقوله: "ولا يخفى ما فيه، فإنَّ القياسَ عليها سخيفٌ جداً، فإنها منفهمة بإشارات التراكيب، والكلام في دلالة الكلام على المعاني المقصودة من اللفظ، وذا لا يكون إلا بإحدى الطرق الثلاثة، كما حققه المحقق التفتازاني في بحث الكناية في شرح التلخيص، فالأولى هو الوجه الأول[1]".

وعلى ذلك، فالتضمين فيه إضمار، وقد بيَّن ذلك زيادة بيان ابنُ التمجيد فقال: "ثم إنهم اختلفوا في باب التضمين، اختار بعضهم أن اللفظ المذكور مستعمل في معناه الحقيقي فقط، ومعنى الآخر مرادٌ بلفظٍ محذوفٍ يدلُّ عليه ذكر متعلقه، فتارة يجعل المذكور أصلاً في الكلام، والمحذوف قيداً، بأن يكون حالاً، كما قال الزمخشريُّ في قوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ كأنه قيل: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم، وتارة يجعل الأمر بالعكس، فيجعل المحذوف أصلاً، والمذكور (أ) مفعولاً، كما في قولهم: هيجني شوقاً، عدِّيَ هيَّج بنفسه إلى مفعولين،

---

(1) انظر الحاشية،(1/ 444-445).

مع أنه متعدٍّ إلى الثاني بكلمة إلى، يقال: هيجه إلى كذا، وذلك لتضمينه معنى ذكَّر بالتشديد، أو (ب) حالاً كما يدلُّ عليه قول الزمخشريِّ هنا[1]، أي: يعترفون به، فإنه لا بدَّ حينئذ من تقدير الحال، أي: **يعترفون به مؤمنين**، إذ لو لم يقدر لكان مجازاً لا تضميناً[2]".

الرأي الثاني: **الدلالة بطريق الإضمار**:

قال ابن التمجيد: "والحقُّ أنه من باب الإضمار، وتسميتهم تضميناً إنما هي لقوة مناسبة للمذكور بمعونة صلته، فكأنه جعل في ضمنه، ولذا قالوا: إن جعله حالاً وتبعاً للمذكور أولى من عكسه"، وعلق ابن التمجيد فقال: "أقول: ذكر أحد المعنيين بصريح لفظه والدلالة على المعنى الآخر بذكر متعلَّقه يدلُّ على أنَّ المصرَّح به أصلٌ، والآخر تبع، إذ لولا أنه كذلك لكان المناسب العكس، فما ذكر من أن صلة المتروك يدلُّ على أنه المقصود أصالة مدفوعٌ بأن ذكرها إنما يدلُّ على كونه مراداً في الجملة، إذ لولاه لم يكن مراداً أصلاً.

وفيه أنَّ القائلين بالتضمين يجعلون الصلةَ متعلقة بالمذكور لا بالمتروك، وذلك يدلُّ على أن معنى اللفظ المتروك أولى بالاعتبار، وذلك يؤيد أصالة المتروك دون الملفوظ، ولكن هذا لقول يدرجه في باب المجاز دون التضمين، فجعله من

(1) أي في تفسير قوله تعالى(الذين **يؤمنون بالغيب** ويقيمون الصلاة...)البقرة: 3.

(2) **حاشية ابن التمجيد على البيضاوي**،(1/ 442).

باب التضمين محل نظر"[1].

الرأي الثالث: **المعنيان مرادان معا لذاتهما بلفظ واحد:**

قال القونوي: "ذهب بعضهم إلى أنَّ كلا المعنيين مرادٌ بلفظ واحد، معناه الموضوع له وغيره معاً لذاتهما"، وعلَّق عليه قائلاً: "وهو غير صحيح، كما صرَّح به في التلويح"[2].

وهذا الرأي يشترك مع السابق بأن المعنيين مرادان معاً، ولكنه يختلف عنه بأن إرادة المعنيين لذاتهما بلفظ واحد هنا، فهما مرادان أصالة بلفظ واحد، بخلاف الرأي السابق، فإن أحدهما مراد أصالةً والآخر بالتبع.

الرأي الرابع: **الدلالة فيه على طريق المجاز:**

بناء على القول بأنَّ التضمين يرجع إلى المجاز، كما ورد في أواخر الرأي الثاني، فقد يُتكَلَّفُ بأنَّ التضمين أحد أنواع المجاز، وقرينة التجوز حينئذ ذكر الصلة معه، وتعليقها به، لكن يشكل حينئذ بيان وجه تسميته بالتضمين دون ما عداه من المجازات[3].

---

(1) **حاشية ابن التمجيد**، (1/ 442).

(2) **حاشية القونوي على البيضاوي**، (1/ 444).

(3) انظر: **حاشية ابن التمجيد على البيضاوي**،(1/ 442).

الرأي الخامس: **طريق الكناية:**

قال ابن التمجيد: "ذهب بعضهم إلى أنَّ كلا المعنيين مراد بلفظ واحد على طريقة الكناية، بناءً على أنَّ المراد المعنى الأصلي للفظ، ويتوسل بفهمه إلى المعنى الآخر المقصود الحقيقي. وضعَّفه الشريف الجرجاني -رحمه الله- بأن المعنى المكنَّى به في الكناية قد لا يقصد ثبوته، وفي التضمين يجب القصد إلى ثبوت كلٍّ من المضمن والمضمن فيه".

ثمَّ أجاب ابن التمجيد عن اعتراض السيد الشريف بقوله: "وجوب القصد في التضمين لا يخرِجُه عن كونه من الكناية، غايته أن الكناية قد لا يقصد فيها ثبوت المعنى الأصلي، وقد يقصد فيها ذلك جوازاً، فجواز إرادة المعنى الأصلي ووجوبها خارجان عن حقيقة الكناية، وذكر جواز الإرادة في تعريفها إنما هو لبيان أن الكناية من حيث إنها كناية لا تنافي جواز إرادة المعنى الأصليِّ، لا أن جواز الإرادة داخل في حقيقتها، ألا يُرَى أن جواز إرادة المعنى قد تمنع في بعض صور الكناية، كما يقال لمن لا يدَ له: إنه مبسوط اليد، كناية عن جوده، وكما في قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾، فإن صاحب الكشاف جعله من باب الكناية، كما في قولهم: مثلك لا يبخل، فظهر ممَّا ذكرنا أنه لا يجبُ في كلِّ كناية أن يصح إرادة أصل المعنى، فكما لم يعتبر جواز إرادته فيها، لم يعتبر وجوب الإرادة بالطريق الأولى"[1].

---

(1) **حاشية ابن التمجيد،** (1/ 443).

ثانياً: توضيح ما استظهره السيد الشريف:

لخَّصَ ابن التمجيد ما استظهره السيد الشريف بقوله: "تلخيص كلامه هذا أن المعنى الأصليَّ في التضمين مقصودُ أصالةً، وفي ضمنه إرادة المعنى الآخر الكنائي، فالقصدُ إلى المعنى الأصلي لأنه وسيلة إلى المقصود، لا لأنه مقصود أصليٌّ.

قوله: (اللفظ مستعمل في معناه الأصليِّ فيكون هو المقصود أصالة): ليس كما ينبغي؛ لأنَّ الصلة لكونها متعقلة باللفظ المذكور يمنعه أن يستعمل في معناه الأصلي، وأيضاً تعلُّق الصلة به يبطل قوله: (لكن قصد بتبعيته معنى آخر من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ)؛ لأنَّ ذكر الصلة معه وتعليقها به دليل استعماله في ذلك المعنى الآخر.

وأيضاً ذلك يخالف ما ذهبَ إليه صاحب الكشاف في تفسير: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ ﴾ حيث قال: (أي يعترفون به).

على أنَّ ذكرَ اللفظِ وإرادةَ المعنى الأصليّ أصالةً، وقصدَ المعنى الآخر المناسب له تبعاً بحيث يكون المعنيان كلاهما مقصودين معاً غير معهود في الاستعمال، والاستشهادُ بصور التضمين مصادرةٌ، والمعنيان في صور الإيهام والتعريض والكناية المطلقة على عكس ذلك؛ لأنَّ المعنى الآخر فيها مقصود أصليٌّ والمعنى الأصليُّ مقصود بالتبع، إذ القصدُ إليه إنّما هو ليتوسل به إلى المقصود.

فلو قيل: تعليق الصلة بالمذكور وتفسير يؤمنون بيعترفون، إنما هو باعتبار

إرادة المعنى الآخر الضمني، لا باعتبار المعنى الأصلي، قلنا: ذلك عدولٌ عن الظاهر المكشوف إلى الخفيِّ المستبعد، لأجلِّ تصحيح تسميتهم بالتضمين، فإن معنى التضمين: جعلُ معنى فعلٍ في ضمن فعلٍ آخر، والفعلان مقصودان معاً أصالة؛ لأن المقصود فيه إعطاء المجموع المعنيين، كما ذكر، لكن قصدُ معنى الفعل الآخر تابع لقصد معنى الفعل الأول، فإرادة معنى ذلك الفعل الآخر من اللفظ ليست بطريق الإضمار؛ لأنَّ الصلة متعلِّقة بالمذكور، ولا بطريق الحقيقة لأن اللفظ ليس بموضوع لذلك المعنى حقيقة، ولا بطريق المجاز لأن المعنى الأصليَّ في التضمين مراد، ولا كذلك بالمجاز ولا بطريق الكناية لأن أصل المعنى غير مقصود أصالة في الكناية، وفي التضمين مقصود.

فلما اشتبه الحال في أنه من أي نحوٍ من أنحاء استعمال اللفظ حارت عقول الألباء فيه، قال صاحب الكشاف في سورة الكهف في تفسير قوله تعالى: (ولا تعد عيناك عنهم) وإنما عُدِّيَ عدا بعن لتضمين عدا معنى نَبَا وعَلا، في قولك: نبتُ عنه عينه، وعَلَت عنه عينه، إذا اقتحمته ولم تعلق به.

ثم قال: فإن قلتَ: أيُّ غرضٍ في هذا التضمين وهلا قيل: ولا تعدهم عيناك، ولا تعد عيناك عنهم.

قلتُ: الغرضُ فيه إعطاء مجموع المعنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذا، ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك: ولا تقتحم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم، ونحوه قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْۚ ﴾ أي: ولا تضموها إليها آكلين لها. وكلامه هذا يدل على أن مجموع المعنيين مراد من اللفظ أصالة، لأن المعنى الآخر تبع في

القصد كما قيل.

قال صاحب الكشاف: فمعنى آمن به أقرَّ به مصدقاً، والقاعدة في التضمين أن يراد الفعلان معاً قصداً وتبعاً؛ لأن أحدهما مذكور لفظاً والآخر مذكور معنى بذكر صلته.

ثم قال الزَّمخشري: تعترفون به، وقدرنا أقر به مؤمناً لا آمن معترفاً به لوجهين، أحدهما: أن حذف صلة المذكور وذكر صلة المتروك يدلُّ على قوة المتروك، وأنه المقصود بالأصالة، الثاني: أن المتروك إذا جعل أصلاً كان الاكتفاء بذكر متعلَّقه عن متعلق المذكور منقاساً، وإن جعل تبعاً، فبالعكس، لتعينه بالمضمن وهو كناية على هذا، وجاز أن يقال مجاز على إرادة الاعتراف المخصوص، لأنهما مرادان على السواء، فينقض الأصل المعلوم من منافاته لإرادة الحقيقة.

هذا والإضمار أيضاً وجه سديد، لكن الأنسب على ذلك التقدير أن يقدر آمن معترفاً به، فيفوت ما ذكر من الفائدة، وقد ارتكبه الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ ومواضع آخر، ستمر عليها إن شاء الله تعالى، فدلَّ على جواز الوجهين ورجحان ما أوثر ههنا في الأغلب. والله أعلم"[1].

---

(1) **حاشية ابن التمجيد**، (1/ 444).

فائدة التضمين:

قال د.السامرائي: "فللتضمين غرض بلاغيٌّ لطيف، وهو الجمع بين معنيين بأخصر أسلوب، وذلك بذكر فعل وذكر حرف جرٍّ يستعمل مع فعل آخر، فنكسب بذلك معنيين: معنى الفعل الأول، ومعنى الفعل الثاني، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ ﴾ فقد ذهبَ قومٌ إلى أن (من) ههنا بمعنى (على)، وهذا فيه نظر، فإنَّ هناك فرقاً في المعنى بين قولك: (**نصره منه**) و(**نصره عليه**)، فالنصرُ عليه يعني التمكن منه والاستعلاء عليه والغلبة، قال تعالى: ﴿ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ ﴾، وقال: ﴿ فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾، أي مكّنَّا منهم، وليس هذا معنى نصره منه، أمَّا (نصرناه منهم)، فإنه بمعنى نجيناه منهم أو منعناه منهم، قال تعالى: ﴿ مَن يَنصُرُنِى مِنَ ٱللَّهِ إِن طَرَدتُّهُمْ ﴾، فليس المعنى من ينصرني على الله، بل من ينجني ويمنعني منه؟

وقد تقول: ما الفرق بين قولنا: (**نجيناه من القوم**) وقولنا: (**نصرناه من القوم**)؟

والجوابُ: أنَّ التنجية تتعلق بالناجي فقط، فعندما تقول: (نجيته منهم) كان المعنى أنـَّك خلصته منهم، ولم تذكر أنك تعرضتَ للآخرين بشيء، كما تقول: (أنجيته من الغرق) ولا تقول: (نصرته من الغرق)؛ لأن الغرق ليس شيئاً يُنْتَصَفُ منه، أمَّا النّصر منه ففيه جانبان في الغالب: جانب الناجي، وجانب الذين نُجِّي منهم، فعندما تقول: (نصرته منهم) كان المعنى أنك نجيته وعاقبت أولئك، أو أخذت له حقه منهم، وهذه فائدة التضمين، ففيه كسب معنيين في تعبير واحد،

معنى الفعل المذكور، والفعل المحذوف الذي ذكر شيء من متعلقاته[1]".

وقد ذكرت د. عزيزة بابتي أن التضمين النحويَّ يقع في الأبواب التالية:

أولاً: في باب الأسماء المبنية: ويكون التضمين في أن يؤدي اسم مبني معنى كان حقه أن يؤدى بالحرف، مثل قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾، متى: اسم استفهام مبني لأنه تضمن معنى همزة الاستفهام، ومثل: "متى تأتنا تُلْمِمْ بنا"؛ متى: اسم شرط مبني لأنه تضمن معنى إنْ.

ثانياً: في باب اللازم والمتعدي: وهو أن يؤدي فعل معنى فعل آخر فيعطى حكمه في التعدي واللزوم، مثل: "دَرَيتُ سعيداً ناجحاً"، فالفعل درى متعدٍّ إلى مفعول به واحد، تقول: دريتُ اللصَّ، أي خدعته، فلما تضمن معنى اعتقد أخذ حكمه، فعدِّيَ إلى مفعولين الأول سعيداً، والمفعول الثاني ناجحاً.

ثالثاً: في باب حروف المعاني: وذلك يكون في أن يؤدي الحرف معنى حرف آخر، مثل: "كتبت بالقلم"، معناها الاستعانة بالقلم، ومثل قوله تعالى: ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ حمِّلت الباء معنى التعدية، فتعدّى بواسطتها الفعل ذهب إلى مفعول به، والتقدير: أذهب الله نورَهم، ومثل: "بعتك الزيتَ رطلاً بعشرين درهماً"، فقد أدَّت الباء معنى التعويض أو التسعير، ومثل: "أمسكتُ بيد الأعمى" فقد أدَّت الباء معنى الإلصاق، ومثل قوله تعالى: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ فقد أدت الباء معنى

---

(1) السامرائي، فاضل صالح، **معاني النحو**، دار الفكر، ط2/ 1423–2002، (3/ 12–13).

التبعيض، أي منها. وكقوله تعالى ﴿ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾ أي: عنه، فقد أفادت المجاوزة، وكقوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ﴾ أي: بجهة الجانب الغربي، فأفادت الظرفية، أي معنى "في". ومثل قوله تعالى: ﴿ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴾ أي: من سحر، ومثل: "ما يسرني أني شهدت بدراً بالعقبة"، أي: بدلاً من بدرٍ، فأفادت معنى البدل، وكقوله تعالى: ﴿ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ ﴾ أي: على قنطار، وعلى دينارٍ، فأفادت الباء الاستعلاء، ومثل قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ ﴾ أي: بسبب نقضهم، فأفادت السببية، ومثل بأبي أنت وأمي، أي: أفديك بأبي، فأفادت التفدية. وكقوله تعالى: ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ إِذْ أَخْرَجَنِى مِنَ ٱلسِّجْنِ ﴾ أي: أحسن إليَّ، فأفادت الباء معنى إلى.

رابعاً: في باب الحال: وذلك يكون على تقدير حال محذوفة حلَّ محلها جار ومجرور، كقوله تعالى: ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ ﴾ أي: حامدين على هدايته، فالجار والمجرور على ما هداكم متعلِّقٌ بمحذوف حالٍ تقديرُه: حامدين.

ويسمَّى أيضاً: التضمين البياني، وذلك في باب الحال(1).

ولم تبين الدكتورة كيف أنَّ الحرف يؤدي معنى حرف آخر، وبأي طريقة هل بطريقة الوضع (الحقيقة) أو بالمجاز أو الكناية مما ذكرناه.

---

(1) **المعجم المفصل في النحو العربي**، مرجع سابق، (1/ 353-354).

ثانياً: نيابة الحروف بعضها عن بعض

1- النيابة لغةً:

ناب عنه ينوب نَوْباً ومَناباً ونِيابةً: قام فيه مقامَه، فهو نائبٌ، وأناب فلاناً عنه في كذا: أقامه مُقامَه. وتناوَب القومُ الشيءَ: وعليه: تداولوه بينهم وتقاسموه، يقال يتناوبون النَّوبةَ في الماءِ وغيره، وتناوبوا العملَ، وتناوبت الهمومُ فلاناً: تعاقبت عليه[1].

2- النيابة في الاصطلاح:

ذهب جمهورُ الكوفيين إلى أن حروف الجرِّ ينوب بعضها عن بعض، فقد تأتي من بمعنى على، أو بمعنى عن، وقد تأتي الباء بمعنى عن، وقد تأتي على بمعنى في، إلى غير ذلك.

ومذهب جمهور البصريين أنَّ حروف الجر لا ينوبُ بعضها عن بعض، إلا شذوذاً، أما قياساً فلا، وما أوهمَ ذلك فهو مؤول، إمَّا على التضمين أو على المجاز، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ فإنَّ الكوفيين ذهبوا إلى أن (في) بمعنى (على)، وذهب البصريون إلى أنه ليس بمعنى على، ولكن شبه المصلوب

(1) انظر **صحاح الجوهري**، **والمعجم الوسيط**، و**محيط المحيط** لبطرس البستاني، مادة: نوب

لتمكنه من الجذع بالحالِّ في الشيء، فهو من باب المجاز، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى.

هذا خلاصة ما ذكره د. فاضل السامرائي[1] كما سيدلُّ على صوابه ما ننقله من كلام العلماء.

ثم قال بعد أن ذكر بعض كلام ابن جني الذي نقله من الخصائص: "فالأمر كما ذكره ابن جني وكما أوضحناه، ليس المقصود به النيابة مطلقاً، وهذا كلُّه في الكلام الفصيح، غير أن هناك بعض اختلاف في الكلام الذي يستعمله صاحبه ويتفنن فيه، فإنَّه في الكلام الفني قد يختار المتكلم حرفاً على حرفٍ، أو لفظاً على لفظٍ؛ لأداء معنى معيَّن أو لدلالة معينة، وربما لم يستعمل الحرفين في معنى واحد كما يستعمله المتحدثون في أمورهم اليومية، أو قد يكون المعنى الذي يستعمله في حرف، مختلفاً عن مشابهة الذي يستعمله في حرف آخر، فالظرفية التي يستعملها بالباء تختلف عن التي يستعملها بفي، والتعليل الذي يستعمله باللام يختلف عن التعليل الذي يستعمله بالباء، وهكذا.

أو قد يخص الحرف باستعمال معيَّن أو بدلالة معيّنة مما استعملته اللغة، وهذا واضح في الاستعمال القرآني، فقد يخصُّ اللفظ باستعمال معين، فإنه مثلاً خصَّ لفظ العيون بالعيون الجارية والأعين خصها بمعنى الباصرة، أو بمعنى الرعاية، قال تعالى: ﴿ تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا ﴾، وخصَّ معنى لفظ الصوم بمعنى الصمت والصيام بالعبادة

(1) السامرائي، فاضل صالح، **معاني النحو**، دار الفكر، ط2/ 1423-2002،(3/ 6).

المعروفة، وغير ذلك من الاختصاصات.

وهذا الاستعمال الفني هو الذي يدفع اللغة إلى الأمام فيجعلها أكثر دقة، وتخصصاً، وغناء ونماء، لا الاستعمال العامي الساذج غير المخصص ولا الدقيق.

ونعودُ إلى نيابة الحروف فنقول ما سبق أن قلناه: إن الأصل ألا تنوب حروف الجرِّ بعضها عن بعض، بل إبقاؤها على أصل معناها ما أمكن، فإن لم يمكن ذلك ففي الاستاع وعدم التكلُّف مندوحة، جاء في شرح الرضيّ على الكافية: (واعلم أنه إذا أمكن في كلِّ حرف يتوهم خروجه عن أصله، وكونه بمعنى كلمة أخرى أو زيادته أن يبقى على أصل معناه الموضوع هو له، ويضمن فعله المعدَّى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام فهو الأولى، بل الواجب)"[1].

قال ابن هشام: "تنبيه: مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم:

إمَّا مؤول تأويلاً يقبله اللفظ، كما قيل في: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ إن (في) ليست بمعنى (على)، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء.

وإمَّا على تضمين الفعل معنى فعل يتعدَّى بذلك الحرف، كما ضمَّن بعضهم شربن في قوله: شربن بماء البحر، معنى روين، وأحسنَ في ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ﴾ معنى لطف.

---

(1) **معاني النحو**، مرجع سابق، (3/ 10).

وإمَّا على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو مجمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذاً، ومذهبهم أقل تعسفا"[1].

وقال السيوطي معتمداً على كلام ابن هشام: "(تنبيهٌ) علمَ مما حكي عن البصريين في هذه الأحرف من الاقتصار على معنى واحد لكل حرف، أنَّ مذهبهم أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم كذلك، وما أوهم ذلك فإما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ، أو على تضمين الفعل معنى فعل يتعدي بذلك الحرف، أو على النيابة شذوذاً، والأخير محمل الباب كله عند غيرهم[2] بلا شذوذ وهو أقل تعسفاً[3]".

قال ابن السراج: "واعلم: أن العرب تتسع فيها، فتقيم بعضَها مقامَ بعض إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك: الباء، تقول: فلان بمكة وفي مكة، وإنَّما جازا معاً؛ لأنك إذا قلتَ: فلان بموضع كذا وكذا، فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت: في موضع كذا فقد خبرت بـ(في) عن احتوائه إياه وإحاطته به،

---

(1) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، جمال الدين ابن هشام الأنصاري ت: 761هـ، دار الفكر – دمشق – 1985، ط6، ت. د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله. (1–150–151)

(2) أي: عند أكثر الكوفيين.

(3) **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت: 911هـ، المكتبة التوفيقية – مصر، ت: عبد الحميد هنداوي.(2/ 462)

فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب يصلح لمعاقبة، وإذا تباين معناهما لم يجز، ألا ترى أنَّ رجلاً لو قال: مررتُ في زيد، أو: كتبتُ إلى القلم، لم يكن هذا يلتبس به، **فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض، فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز**، وقد حكي: كنت بالمال حربا وفي المال حربا، وهو يستعلي الناس بكفه وفي كفه.

وقال في قول طرفة:

وإن يلتق الحي الجميع تلاقني إلى ذروة البيت الكريم المصمد

إنَّ إلى بمعنى في[1]".

وقال ابن جني: **"بابٌ في استعمال الحروف بعضها مكان بعض**

هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجاً من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه، وذلك أنهم يقولون : إنَّ (إلى) تكون بمعنى مع، ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه : ﴿ **مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ** ﴾ أي مع الله، ويقولون : إن (في) تكون بمعنى (على) ويحتجون بقوله –عزَّ اسمه– ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ أي عليها، ويقولون: تكون الباء بمعنى عن وعلى، ويحتجون بقولهم: رميتُ بالقوس أي عنها وعليها كقوله : أرمى عليها وهى فرع أجمع، وقال طفيل :

---

(1)**الأصول في النحو**، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ت: 316هـ، مؤسسة الرسالة – بيروت – 1408هـ 1988م، ط3، ت: د. عبد الحسين الفتلي.(1/ 414-415)

رمت عن قسى الماسخى رجالهم   بأحسن ما يبتاع من نبل يثرب

وأنشدنى الشجرى :

أرمى على شريانة قذاف   تلحق ريش النبل بالأجواف

وغير ذلك مما يوردونه.

ولسنا ندفعُ أن يكون ذلك كما قالوا لكنَّا نقول : **إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوِّغة له، فأمَّا في كل موضع وعلى كلِّ حالٍ فلا**، ألا ترى أنَّك إن أخذتَ بظاهر هذا القول غفلاً هكذا، لا مقيّداً لزمَك عليه أن تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد: معه، وأن تقول: زيد في الفرس، وأنت تريد عليه، وزيد في عمرو، وأنت تريد: عليه في العداوة، وأن تقول: رويت الحديث بزيد، وأنت تريد: عنه، ونحو ذلك، مما يطولُ ويتفاحش، ولكن سنضع في ذلك رسماً يعمل عليه، ويؤمن التزام الشناعة لمكانه:

اعلم أنَّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدُهما يتعدى بحرفٍ، والآخرُ بآخر، فإنَّ العرب قد تتسع فتوقعُ أحدَ الحرفين موقعَ صاحبه، إيذاناً بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلكَ جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه.

وذلك كقولِ الله عزَّ اسمه: ﴿ **أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ** ﴾ وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وإنما تقول: رفثتُ بها، أو معها، لكنَّه لما كان الرفثُ هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدى أفضيت بـ(إلى) كقولك: أفضيتُ إلى المرأة، جئتَ بـ(إلى) مع الرفث إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه، كما صححوا عور وحول، لما كانا في معنى أعور وأحول، وكما جاءوا بالمصدر فأجروه على غير فعله لما كان في معناه

نحو قوله: وإن شئتم تعاودنا عواداً، لما كان التعاود أن يعاود بعضهم بعضاً، وعليه جاء قوله : وليس بأن تتبعا اتباعاً، ومنه قول الله سبحانه: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾.

وأصنع من هذا قول الهذلي:

ما إن يمس الأرض إلا منكب منه وحرف الساق طى المحمل

فهذا على فعل ليس من لفظ هذا الفعل الظاهر ألا ترى أن معناه : طوى طى المحمل فحمل المصدر على فعل دل أول الكلام عليه، وهذا ظاهر.

وكذلك قول الله تعالى: ﴿ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ أي مع الله، وأنت لا تقول: سرت إلى زيد أي معه لكنه إنما جاء ﴿ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ لما كان معناه: من ينضاف في نصرتى إلى الله، فجاز لذلك أن تأتى هنا إلى. وكذلك قوله – عز اسمه – ﴿ فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ﴾ وأنت إنما تقول: هل لك في كذا، لكنه لما كان على هذا دعاء منه صلى الله عليه وسلم صار تقديره أدعوك وأرشدك إلى أن تزكى.

وعليه قول الفرزدق:

"كيف تراني قالياً مجني
أضرب أمري ظهره للبطن
قد قتل الله زياداً عني"

لما كان معنى قد قتله : قد صرفه، عداه بِـ(عَنْ).

ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئًا كثيراً لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع

أكثره -لا جميعه- لجاء كتاباً ضخماً وقد عرفت طريقه. فإذا مر بك شئ منه فتقبله وأنس به فإنه فصل من العربية لطيف، حسن يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها[1]".

ويفهم من قول ابن جني أنَّ من قال بجواز استعمال حرف محلّ حرف، فإن قصد أن ذلك جائز مطلقًا بلا قيد ولا شرط، فهو قولٌ باطل لا يعملُ به؛ لأنه يعارض ما ورد في اللغة، ويؤدي إلى اضطراب ومحال فيها، وإن أراد أن ذلك جائز بشرط كالذي بينه ابن جني وغيره، فهذا مما لا خلاف فيه، وإن اختلف وجه تخريجه كما قدمنا.

ثالثا: التضمين قياسيٌّ أوْ لا؟

وخير ما نبين به هذا الحكم ما قرره مجمع اللغة في قراراته المجمعية، فبعد أن عرف التضمين بأنه: "أن يؤدي فعل ما أو ما في معناه في التعبير مؤدَّى فعلٍ آخر، أو ما في معناه فيعطى حكمه في التعدية واللزوم"، قرر أنه قياسيٌّ، لا سماعيٌّ، بشروط ثلاثة:

الأول: تحقيق المناسبة بين الفعلين.

الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمَنُ معها اللبس.

الثالث: ملاءمة التضمين للذوق العربي.

---

(1) **الخصائص**، أبو الفتح عثمان ابن جني ت: 392هـ، عالم الكتب - بيروت، ت: محمد علي النجار. (2/ 306-310)

وأوصى المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغيٍّ[1].

(1) انظر في ذلك: **معاني النحو**، مرجع سابق، (3/ 15)، و: **المعجم المفصل في دقائق اللغة العربية**، مرجع سابق، ص129.

المطلب الثاني

أقوال المفسرين في الآية، ومناقشتها في ضوء ما سبق

بعد استقراء جملة صالحة من التفاسير لِجِلَّة العلماء، وجدت أنهم افترقوا على قولين في هذه الآية:

الأول: أنْ يصرحوا بأنَّ المراد بحرف (في) هنا في هذه الآية معنى حرف (على).

ذكرُ بعض من فسر (في) بحرف (على) دون بيان:

قال الثعلبي: " ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ [طه: 71] يعني جذوع النخل[1]، قال سويد بن أبي كاهل :

وهم صلبوا العبدي في جذع نخلة فلا عطست شيبان إلاّ بأجدعا[2]"

بأجدعا[2]"

(1) كذا في المطبوع، وقال محقق الكتاب في الهامش: "وفي نسخة أصفهان: أي عليها". ولا شكَّ أنَّ هذه أصحُّ، فكان الحق أن يثبتها في المتن لا الهامش.

(2) **الكشف والبيان (تفسير الثعلبي)**، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري ت: 427 هـ - 1035م، دار إحياء التراث العربي - بيروت -

قال الخازن: "﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ يعني على جذوع النخل[1]".

قال مقاتل: "﴿أَمۡ لَهُمۡ سُلَّمٞ يَسۡتَمِعُونَ فِيهِۖ﴾ يعني ألهم سلم إلى السماء يصعدون فيه، يعني عليه، مثل قوله: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ يعني على جذوع النخل[2]".

وذكره أبو عبيدة[3] وقال: " ﴿فَإِذَا ٱسۡتَوَيۡتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلۡفُلۡكِ﴾ مجازه: إذا علوت على السفينة وفي آية أخرى: ﴿عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ أي علا وقال آخرون: حتى إذا كنت أنت ومن معك في الفلك لأنَّ (في) و (على) واحد كقوله

لبنان - 1422هـ-2002م، ط1، ت: أبو محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي، (6/ 253).

(1)**تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل،** علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن ت: 725هـ، دار الفكر - بيروت / لبنان - 1399هـ / 1979م.(4/ 61)

(2)تفسير مقاتل بن سليمان، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي بالولاء البلخي ت: 150هـ، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - 1424هـ - 2003م، ط1، ت: أحمد فريد. (3/ 286).

(3) مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، (ت209هـ)، ص4،ص76

﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ أي على جذوع النخل[1]".

وظاهر الكلام أنّ أبا عبيدة لا يقول بوجود فرق بين على وفي!

وقال الطبري: "يعني بقوله جل ثناؤه: ﴿عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾ في ملك سليمان، وذلك أنَّ العرب تضعُ (في) موضع (على) و(على) في موضع (في)، من ذلك قول الله جل ثناؤه ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ يعني به: على جذوع النخل، وكما قال: فعلت كذا في عهد كذا وعلى عهد كذا بمعنىً واحد.

وبما قلنا من ذلك كان ابن جريج وابن إسحاق يقولان في تأويله[2]".

وقال: "وأما قوله: ﴿غَمًّۢا بِغَمٍّ﴾ فإنه قيل: غماً بغم معناه: غماً على غَمٍّ، كما قيل: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ بمعنى: **ولأصلبنكم على جذوع النخل،** وإنما جاز ذلك لأن معنى قول القائل: أثابك الله غمًّاً على غمٍّ: جزاك الله غمّاً بعد غمٍّ تقدمه، فكان كذلك معنى فأثابكم غمّاً بغم؛ لأن معناه فجزاكم الله غمًّاً بعقب غم تقدمه.

وهو نظير قول القائل: نزلت ببني فلان، ونزلت على بني فلان، وضربته

---

(1) مجاز القرآن، ص83.

(2)**جامع البيان عن تأويل آي القرآن،** محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبو جعفر ت: 310، دار الفكر - بيروت – 1405، (1/ 448).

بالسيف، وعلى السيف[1]".

وقال: "وقوله: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ يقول: ولأصلبنكم على جذوع النخل، كما قال الشاعر:

هُم صَلَبُوا العبديَّ في جذعِ نخلةٍ   فلا عَطَستْ شيبانُ إلا بأَجْدَعَا

يعني: على جذع نخلة، وإنما قيل: في جذوع؛ لأن المصلوب على الخشبة يرفع في طولها ثم يصير عليها فيقال صلب عليها[2]".

ونصَّ على أنه يقول **بتعاقب الحروف** في مواضعها، فقال: "وكما قال ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ فـ(في) توضع موضع (على)، و(على) في موضع (في)، كل واحدة منهما تعاقب صاحبتها في الكلام[3]".

وهذا الكلام يفيد بظاهره إطلاقَ تجويز التعاقب بين هذين الحرفين، ولكنه لا يستلزم بالضرورة أن التعاقب هكذا لغير فائدة بلاغية، فمن البيِّن أنَّ المعنى البلاغي لاستعمال (في) في هذا الموضع، غير غائب على الإمام الطبري، ولكنه يعبر عنه بأسلوبه الخاص، فتأمل عبارته التي يقول فيها: "في جذوع؛ لأن المصلوب على الخشبة يرفع في طولها ثم يصير عليها"، لتعرف أنه يعتقد اعتقاداً راسخاً أن هناك معنى زائداً أفاده حرف الجرِّ (في) في هذا الموضع.

---

(1) **تفسير الطبري، جامع البيان**، مرجع سابق، (4/ 134).

(2) **تفسير الطبري**،(16/ 188).

(3) **تفسير الطبري**،(7/ 120).

الثاني: أنْ ينصوا على السبب الذي من أجله يلجأون إلى تفسير حرف الجر (في) بمعنى آخر غير مجرد الظرفية المكانية.

بعض المفسرين من أهل النظر والتحقيق والتدقيق، رفض أنْ يتم تفسير (في) بحرف (على) هكذا مطلقاً دون بيان السبب والفائدة، ونصوا على ضعف ذلك، ورفضِهِ كما سنَرى، خصوصاً إذا فُسِّرَت بها دون بيان المعنى الزائد الذي من أجله استعمل (في) في هذا الموضع الذي يتوقع القارئ أن يُسْتَعمَل فيه (على).

ذِكْرُ مَنْ رَفَضَ تناوُبَ الحروف مطلقاً، وبيَّن فائدة (في) في هذا الموضع ونحوه

سنلاحظ أن المفسرين المدققين قد أجروا (في) في هذه الآية الكريمة على التضمين، فكانت الفائدة مضاعفة، والوقع على سمع القارئ الفاهم أشد وأبلغ.

جاء في معاني القرآن للنحاس: "قال أبو عبيدة: ﴿ أَحَسَّ ﴾ بمعنى عرف ﴿ قَالَ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ قال سفيان: أي مع الله، وقد قال هذا بعض أهل اللغة وذهبوا إلى أنَّ حروف الخفض يبدل بعضها من بعض، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ قالوا: معنى (في) معنى (على)، **وهذا القول عند أهل النظر لا يصحُّ**؛ لأن لكل حرف معناه، وإنما يتفق الحرفان لتقارب المعنى، فقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ كان الجذع مشتملاً على من صلب؛ ولهذا دخلت (في)؛ لأنه قد صار بمنزلة الظرف، ومعنى ﴿ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ من يضم

نصرته إياي إلى نصرة الله عز و جل[1]".

قال السمعاني: "وقوله: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ معناه: على جذوع النخل، وذكر كلمة في؛ لأن المصلوب يصلب مستطيلاً على الجذع؛ فالجذع يشتمل عليه[2]".

قال الزمخشري: "شبَّه تمكن المصلوب في الجذع بتمكن الشيء الموعى في وعائه، فلذلك قيل: ﴿فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [3]".

قال ابن عطية: "قوله: ﴿فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ اتساعٌ من حيث هو مربوط في

---

(1)**معاني القرآن الكريم**، النحاس ت: 338، جامعة أم القرى - مكة المرمة - 1409، ط1،ت: محمد علي الصابوني. (1/ 405).

(2)**تفسير القرآن**، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني ت: 489هـ، دار الوطن - الرياض - السعودية - 1418هـ- 1997م، ط1،ت. ياسر بن إبراهيم و غنيم بن عباس بن غنيم.(3/ 342).

(3)**الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ت: 538، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ت. عبد الرزاق المهدي.3/ 342.

الجذع، **وليست على حد قولك: ركبت على الفرس**"[1].

وقال الإمام الرازي: "ثم قال: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ فشبه **تمكن المصلوب في الجذع بتمكن الشيء الموعى في وعائه**؛ فلذلك قال في جذوع النخل، **والذي يقال في المشهور أنَّ في بمعنى على فضعيف**"[2].

وقال أبو البقاء العكبري: "قوله تعالى: ﴿فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ في هنا على بابها؛ **لأن الجذع مكان للمصلوب ومحتو عليه**، وقيل هي بمعنى على"[3].

قال أبو حيان: "وأراد بالتقطيع والتصليب في الجذوع التمثيل بهم، ولما كان الجذع مقراً للمصلوب واشتمل عليه اشتمال الظرف على المظروف عُدِّيَ الفعل بفي التي للوعاء. وقيل: (في) بمعنى (على). وقيل: نقر فرعون الخشب وصلبهم في

(1)**المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي الوفاة: 546هـ، دار الكتب العلمية – لبنان – 1413هـ– 1993م، ط1، ت.عبد السلام عبد الشافي محمد. (4/ 53).

(2)**التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب**، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي ت: 604، دار الكتب العلمية – بيروت – 1421هـ – 2000م، ط1. (22/ 53).

(3)**التبيان في إعراب القرآن**، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري الوفاة: 616هـ، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ت.علي محمد البجاوي.(2/ 897).

داخله فصار ظرفاً لهم حقيقة حتى يموتوا فيه جوعاً وعطشاً"[1].

قال البيضاوي: "﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ شبَّه تمكن المصلوب بالجذع بتمكن المظروف بالظرف، وهو أول من صلب"[2].

وعلَّق عليه العلامة القونوي فقال: "وجه استعارة كلمة (في) بمعنى (على) أو (الباء) على ما دلَّ عليه قوله: المصلوب بالجذع، لكن الأول هو المشهور، وهذا استعارة تبعية، فيكون الظرف مشبهاً به، فذكر لفظه وأريد المشبه"[3].

وقرَّر الشيخ زادة الاستعارة فقال: "قوله: (شبه تمكن المصلوب بالجذوع) أي في الجذوع، جواب عما يقال: إن فعل الصلب يتعدى إلى المفعول الثاني بـ(على) فلمَ عدّي ههنا بكلمة (في)؟ وتقرير الجواب: إنَّ فعلَ الصلب هنا من قبيل الاستعارة التبعية، شبَّه متعلق كلمة (على) وهو التمكن بطريق الاستعارة، بمتعلّق كلمة في، وهو التمكن بطريق الظرفية، **ثم استعير التمكن المشبه به** للتمكن المشبه

---

(1)تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ت: 745هـ، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - 1422هـ -2001م، الطبعة : الأولى، ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق 1) د.زكريا عبد المجيد النوقي 2) د.أحمد النجولي الجمل.(6/ 242).

(2)**تفسير البيضاوي،** ناصر الدين البيضاوي، ت: 685هـ، دار الفكر – بيروت.(4/ 61).

(3) حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، عصام الدين إسماعيل بن محمد الحنفي (ت 1195هـ)، دار الكتب العلمية،(12/ 390).

استعارة أصلية، فاستعمل في التمكن المشبه كلمة (في) الموضوعة للدلالة على تمكن الظرفية الذي المشبه به، فجرت الاستعارة أولا وأصالة في تمكن الظرفية، وتبعية في كلمة (في) الدالة عليه"[(1)].

قال النيسابوري: "قيل: ﴿ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ أي عليها والأصوب أن يقال: هي على أصلها، شبه تمكن المصلوب في الجذع بتمكن المظروف في الظرف"[(2)].

وقال الزركشي: "وكما في قوله تعالى ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ ولم يقل: على، **كما ظنَّ بعضهم**؛ لأنَّ على للاستعلاء، والمصلوب لا يجعل على رءوس النخل، وإنما يصلب في وسطها فكانت **في** أحسن من **على**" [(3)].

قال ابن عادل الحنبلي: "وقوله: ﴿ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ يحتمل أن يكون حقيقة، ففي التفسير أنه نَقَّر جذوع النخل حتى جوَّفَها ووضعَهُم فيها فماتوا جوعاً وعطشاً وأن يكون مجازاً، وله وجهان:

---

(1) **حاشية الشيخ زادة على البيضاوي**، دار الكتب العلمية، ط1/ 1419هـ-1999، (5/ 641)، وانظر أيضا الطبعة التركية القديمة لهذه الحاشية (3/ 326).

(2)**تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري ت: 728 هـ، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - 1416هـ - 1996م، ط1، ت.الشيخ زكريا عميرات.(4/ 61).

(3)**البرهان في علوم القرآن**، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله ت: 794، دار المعرفة - بيروت - 1391، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم.(4/ 176)

أحدهما : أنه وضع (في) مكان (عَلَى)، والأصل: على جذوع النخل، كقول الآخر:

بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ يُحْذَى نِعَالَ السَّبْتِ لَيْسَ (بتَوْأَمِ)

والثاني : أنه شبه تمكنهم بتمكن مَنْ حواء الجذع واشتمل عليه، شبه تمكن المصلوب في الجِذْعِ بتمكُّن الشيء الموعَى في وعائه ، فلذلك قيل: ﴿ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾. ومِنْ تَعدِّي (صَلَبَ) بـ(فِي) قوله :

وَقَدْ صَلَبُوا العَبْدِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ فَلاَ عَطَسَتْ شَيْبَانُ إلاَّ بِأَجْدَعَا[(1)]"

قال الألوسي: "﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ أي عليها، وإيثار كلمة في للدلالة على إبقائهم عليها زماناً مديداً، تشبيهاً لاستمرارهم عليها باستقرار الظرف في المظروف المشتمل عليه" [(2)].

---

(1)**اللباب في علوم الكتاب،** أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي ت: بعد 880 هـ، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - 1419 هـ -1998م، ط1، ت. الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض. (13/ 319-320).

(2)**روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني،** العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي ت: 1270هـ، دار إحياء التراث العربي – بيروت.(16/ 231).

الخلاصة

نلاحظ بعد التمعن في أقوال العلماء المحققين من أهل النظر والتدقيق، أنهم يرجعون إلى أصل واحد، وهو أن الأصل إفادة (في) لمعنى الظرفية، ولـمَّا استُعمِلتِ هنا فيما لا ظرفية ظاهرةً فيه، عرفوا أنَّ المراد بها تمكين معنى الصلب وتثبيت المصلوب على جذوع النخل، حتى كادوا يدخلون في الجذع.

وبعض المفسرين وجه الظرفية على الظرفية المكانية بناء على الوعاء، وبعضهم حملها على الظرفية الزمانية إشارة إلى طول مكثهم مصلوبين.

وقد رفض هؤلاء المحققون أن يكون معنى (على) نفس معنى (في) بلا زيادة، والأصل في ذلك صار واضحاً، **فإن لكل حرف معنى، فإذا تقاربت وكان هناك قرينة، صحَّ أن يستعمل حرف محلَّ حرفٍ لفائدة بلاغية**، والفائدة البلاغية ههنا واضحة جلية بعدما ذكرناه من كلام العلماء وتقرير مفهوم التضمين.

وعلى كلِّ حال، فإن كلمة على التي فسروا بها (في) في هذه الآية، لا تدل على نفس معنى على في قوله تعالى: ﴿ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ﴾ كما هو ظاهر، ولا تدل على نفس المعية المدلول عليه من قولك : (زيدٌ على الحصان) كما نصَّ الإمام ابن عطية.

والحقيقة أنني لا أستطيع أن أقول: إن الفريق الأول من المفسرين لم يكونوا منتبهين إلى الفائدة الزائدة التي يفيدها حرف (في) هنا، ولكنهم نبَّهوا بقولهم إن المراد بفي هنا (على)، أنَّ الظرفية ليست حقيقية، والحقيقة الواقعة هنا إنما هي ما يفيده حرف على، ولكنهم لم يريدوا قطعاً نفيَ الفائدة المعنوية والبلاغية التي يضيفها

حرف (في) إلى معنى الآية الكريمة، بحيث لو جردته وأبدلته بحرف، على لم تستفد ذلك القدر الزائد من المعنى الموقع في النفس تصوراً عميقا لشدة الصلب وألمه وقسوته.

والحمد لله رب العالمين